المـــركـز الفلسطينـي لحقـوق الإنســان
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة
2012/7/1 - 2012/7/31

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال الفترة من 2012/7/1 وحتى 2012/7/31، ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام الخامس على التوالي. وقد رصد المركز في هذا التقرير، أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 31 يوماً، وكانت كما يلي:

- مع دخول الحصار على قطاع غزة عامه السادس، ما زالت السلطات المحتلة تفرض قيوداً شديدة على دخول المواد الأساسية والمواد الخام إلى قطاع غزة، حيث لا تزال نسبة الواردات من هذه المواد متدنية ولا تلبي احتياجات السكان. وفي نفس السياق ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً شاملاً على تصدير كافة منتجات قطاع غزة، واستثنت من ذلك كمية محدودة جداً معظمها من المنتجات الزراعية التي سمحت بتصديرها خلال الموسم الزراعي الماضي.
- أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر كرم أبو سالم، والذي بات المعبر التجاري الوحيد للقطاع، لمدة 10 أيام، أي بنسبة 32.2% من إجمالي أيام الفترة التي يغطيها التقرير (شهر يوليو).
- رصد المركز استمرار تدني نسبة الواردات التي يحتاجها السكان المدنيون في قطاع غزة، بسبب القيود الشديدة التي تفرضها السلطات المحتلة. وقد بلغ إجمالي عدد الشاحنات الواردة إلى القطاع خلال فترة التقرير 5,511 شاحنة، وبمعدل بلغ 178 شاحنة يومياً، أي بنسبة 31.2% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً. وفي نفس السياق، لم تسمح السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير أية كميات من منتجات قطاع غزة.
- منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر يوليو توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 10 أيام، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة منه لمدة 21 يوماً فقط، وبكمية إجمالية وصلت إلى 2,432 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 78.4 طن فقط. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 39.2% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.
- استمرت السلطات المحتلة في فرض حظر على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، بلغت 55,790 طناً من مادة الحصمة، 5,936 طناً من مادة الأسمنت و486 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع تديرها تلك المنظمات، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي زعمتها سلطات الاحتلال قبل نحو عامين.
- أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر بيت حانون (إيريز) في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية و/ أو الفلسطينية في الضفة الغربية لمدة 5 أيام بشكل تام. وفتح المعبر جزئياً خلال باقي الفترة التي يغطيها التقرير، وسُمح بمرور 705 مرضى من أصل 765 مريضاً قدموا طلبات عاجلة للعلاج في تلك المشافي. وقد عرقلت تلك السلطات سفر 60 حالة مرضية، من بينها 5 مرضى رفضوا لأسباب أمنية، فيما طلب من 14 مريضاً تغيير مرافقيهم، و7 مرضى آخرين اضطروا لانتظار موعد جديد، فيما لا يزال 34 مريضاً آخراً في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية.
- ما زالت قوات الاحتلال تواصل سياسة اعتقال المرضى على حاجز بيت حانون، فقد اعتقلت خلال الفترة التي يغطيها التقرير اثنين من المرضى الذين استدعاهم جهاز الأمن الداخلي(الشاباك) لإجراء مقابلة أمنية في معبر بيت حانون، رغم تردي أوضاعهم الصحية، واحتياجهم للعلاج بشكل عاجل.
- أغلقت السلطات المحتلة معبر بيت حانون أمام تجار القطاع، ومنعتهم من الوصول إلى اسرائيل والضفة الغربية لمدة 5 أيام. وسمحت خلال فترة التقرير بمرور 2,156 تاجراً فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 70 تاجراً يومياً، ولا يمثل ذلك سوى نسبة 46.6% من متوسط عدد التجار الذي كان يسمح بتنقلهم قبل يونيو من العام 2007، حيث كان يسمح بمرور نحو 150 تاجراً يومياً. وفي نفس الفترة سمحت السلطات المحتلة بدخول 28 صحفياً و68 دبلوماسياً و580 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ ما يزيد عن 62 شهراً حرمان ذوي نحو 450 معتقلاً في السجون الإسرائيلية

من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها. وخلال فترة التقرير، سمحت سلطات الاحتلال لذوي عدد محدود جداً من المعتقلين (120 مواطناً ومواطنة) بزيارة ابنائهم المعتقلين في السجون الاسرائيلية (85 معتقلاً في السجون الاسرائيلية) لأول مرة منذ نحو 6 سنوات.

- عانى خلال الفترة التي يغطيها التقرير الآلاف من سكان قطاع غزة ممن ينتمون إلى الفئات المسموح لها باجتياز معبر رفح ودخول مصر من عدم قدرتهم على السفر بسبب تحديد عدد المسافرين، وارتفاع عدد الراغبين بالسفر بسبب العطلة الصيفية، وقد بلغ عدد المواطنين المسجلين للسفر لدى هيئة المعابر والحدود نحو 20,000 مواطن، فيما بلغ المعدل اليومي لعدد المغادرين خلال الأيام التي عمل فيها المعبر (27 يوماً فقط) 931 مواطناً، وقد خلق ذلك حالة من الإرباك في عمل المعبر ودفع إدارته لإجراء تعديلات مستمرة على مواعيد السفر. وقد تمكن 25,136 مواطناً من مغادرة القطاع عبر معبر رفح البري، فيما عاد إليه 26,383 مواطناً، كما أرجعت السلطات المصرية 981 مواطناً وفقاً لما أفادت به هيئة المعابر والحدود.

- **معبر كرم أبو سالم**

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 10 أيام (32.25 % من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 5,511 شاحنة، بمعدل 178 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 31.18% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً[1].

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال الشهور الأخيرة مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	أغسطس 2011	سبتمبر 2011	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2012	مايو 2012	يونيو 2012	يوليو 2012
المعدل اليومي	570	145	138	110	155	151	162	135	112	149	180	168	178
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	%100	%25.43	%24.21	%19.29	%27.1	%26.5	%28.5	%23.7	%19.7	%26.1	%31.6	%33.33	%31.18

[1] ـ مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

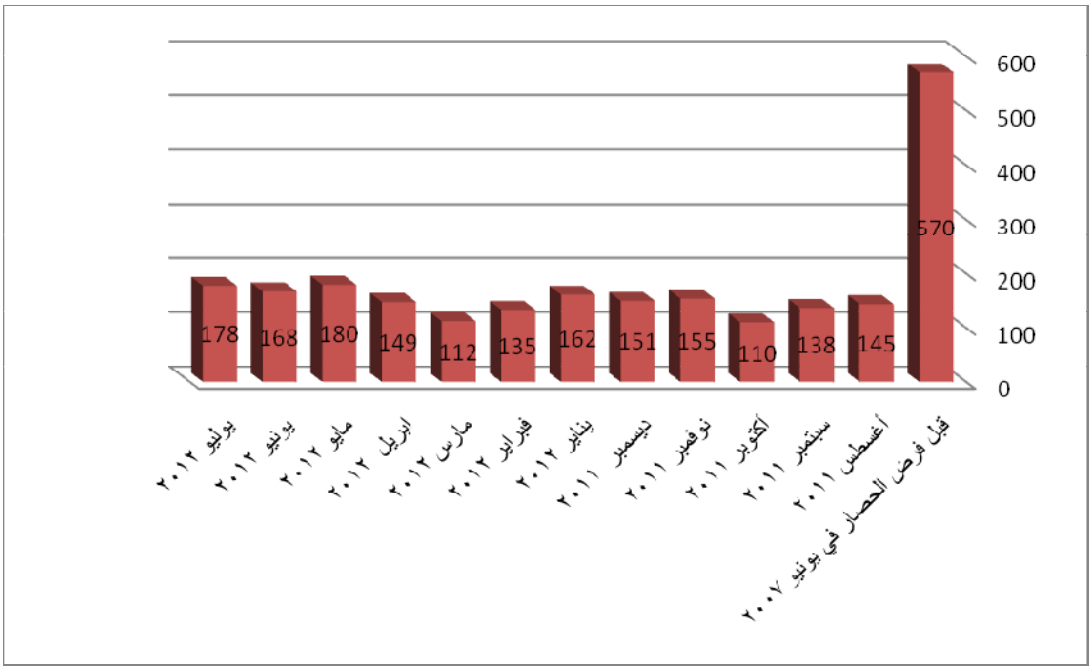

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، لن يكون كافياً ولن يفي بكافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتدحض تلك البيانات المزاعم التي تدعيها السلطات المحتلة بشأن إجراءات تخفيف الحصار، والسماح بمضاعفة عدد الشاحنات المسموح بمرورها إلى قطاع غزة، حيث ما زالت نسبة واردات القطاع الفعلية متدنية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق.

واستمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر شامل على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير شاحنة أثاث واحدة فقط من قطاع غزة.

يشار إلى أن إغلاق معبر المنطار بتاريخ 2011/3/2[2] ، وهدم ما تبقى من منشآته مطلع يناير الماضي، والاعتماد على معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري وحيد للقطاع، قد خلق مزيداً من العراقيل أمام حركة التجارة. كما ارتفعت تكاليف النقل والمواصلات للبضائع، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة، والتي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية. وقد تكبد الموردين والمصدرين الغزيين أعباء مالية إضافية جراء ذلك، حيث أفاد السيد جهاد سليم، أمين سر جمعية النقل البري في قطاع غزة، أن تكلفة نقل حاوية بضائع من ميناء أسدود إلى قطاع غزة تفوق تكلفة نقلها من الصين إلى ميناء أسدود، حيث تبلغ تكلفة نقل الحاوية من الصين إلى ميناء أسدود 6600 شيكل (المسافة 9000كم)، بينما تبلغ تكلفة نقل الحاوية من ميناء أسدود إلى قطاع غزة 10400 شيكل (المسافة 70كم)، بسبب الرسوم المرتفعة التي تفرضها السلطات المحتلة على البضائع الواردة إلى قطاع غزة.

[2] - أنشأ معبر المنطار عام 1995، وحسب اتفاقية المعابر المبرمة في نوفمبر 2005 فإن القدرة التشغيلية لهذا المعبر تسمح بتصدير 400 شاحنة يومياً من الخضار والفاكهة والمنتجات الصناعية والتجارية، واستيراد 600 شاحنة يومياً من احتياجات القطاع من السلع والبضائع. ويتميز المعبر بوجوده داخل المنطقة الصناعية الرئيسية في القطاع، والتي جرى تدميرها خلال العدوان الحربي الأخير على غزة أواخر العام 2008 وأوائل العام 2009، ما كان يسهل حركة التجارة الواردة والصادرة. وكان المعبر يعتبر قبل إغلاقه أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

• **توريد السيارات الصغيرة إلى القطاع:** ما تزال السلطات المحتلة تفرض قيوداً على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، على الرغم من قيامها برفع عدد السيارات المسموح بدخولها إلى القطاع إلى 80 سيارة أسبوعياً. فقد سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر يوليو، وفي ظل قيود مشددة، بإدخال 272 سيارة فقط، وقد ارتفع بذلك عدد السيارات الإجمالي الذي سمحت بإدخالها إلى القطاع منذ رفع الحظر عن دخولها في أغسطس 2010 إلى 3,656 سيارة، وجراء ذلك ما يزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعاً جداً مقارنة بأسعارها في الضفة الغربية.

• **الوقود والمحروقات:** منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر يوليو توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 10 أيام، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة منه لمدة 21 يوماً فقط. وبلغت الكمية التي سمح بتوريدها 2,432 طن فقط، وبمعدل يومي بلغ 78,4 طن. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 39.2% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
يوليو 2012	78,4	%39.2
يونيو 2012	109.7	%48.8
مايو 2012	137,3	%68.6
ابريل 2012	114,4	%57.2
مارس 2012	64,8	%32.4
فبراير 2012	107	%53.4
يناير 2012	91	%45.5
ديسمبر 2011	112	%55.8
نوفمبر 2011	96	%48
أكتوبر 2011	67	%33.5
سبتمبر 2011	84,9	%42.4
اغسطس 2011	94,7	%47.3
الاحتياجات الفعلية	200	%100

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

شكل يوضح كميات الغاز الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير

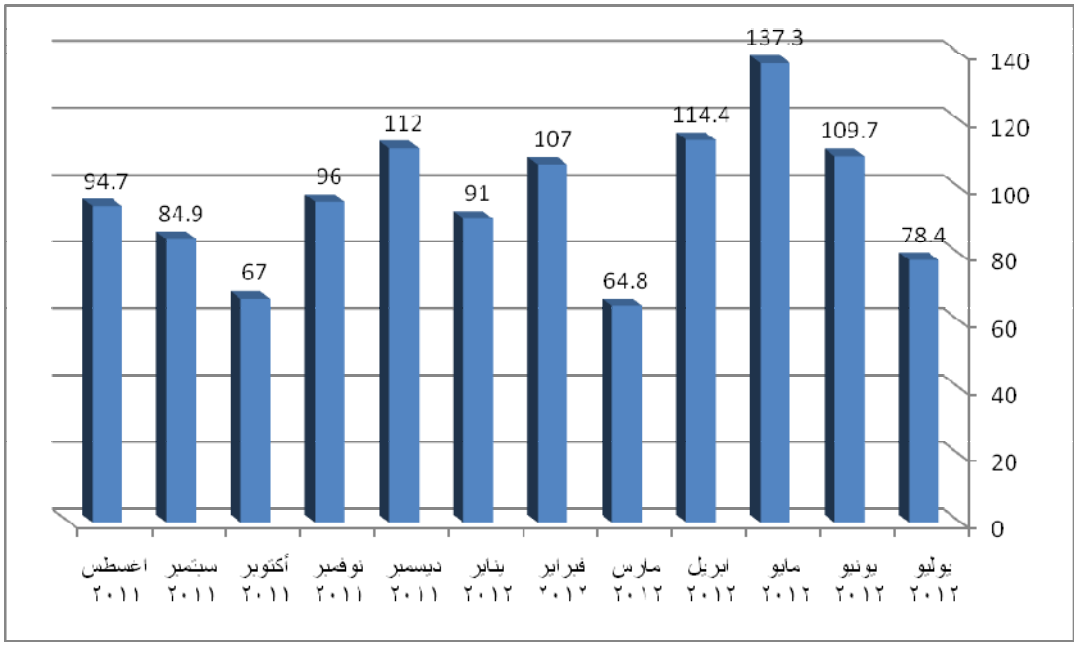

في نفس السياق، سمحت سلطات الاحتلال، خلال فترة التقرير، بتوريد 222,600 لتر سولار، و3,972,500 لتر سولار صناعي، فيما لم يدخل القطاع خلال شهر يوليو أية كميات من البنزين. جدير بالذكر أن هذه الكميات محدودة جداً قياساً باحتياجات قطاع غزة، الذي كانت تصل إلى نحو 350,000 لتراً من السولار و 120,000 لتر بنزين يومياً، وذلك قبل قرار السلطات المحتلة في نوفمبر 2007 بتقليص كمية الوقود الواردة إلى القطاع. وقد اعتمد سكان قطاع غزة في تغطية احتياجاتهم خلال السنوات الخمس الماضية على كميات البنزين والسولار التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية.

- **مواد البناء**

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، وذلك منذ أكثر من 5 أعوام. وقد وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية. ووفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني فقد سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 55,790 طناً من مادة الحصمة و5,936 طناً من مادة الاسمنت و486 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا"، ومشاريع تشرف عليها منظمات دولية، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو 2010. كما سمحت خلال نفس الفترة بدخول كميات محدودة من مادة القار، لوازم بناء، أدوات سباكة، الكراميكا والرخام.

جدول يقارن بين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

	أغسطس 2011	سبتمبر 2011	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2012	مايو 2012	يونيو 2012	يوليو 2012
الاحتياجات الشهرية/طن	93,000	90,000	93,000	90,000	93,000	93,000	84,000	93,000	90,000	93,000	90,000	93,000
الواردات الفعلية/طن	4,888	6,993	5,912	9,649	7,857	7,412	5,451	6,524	8,232	7,470	6,652	5,936
النسبة المئوية	%5.25	%7.77	%6.35	%9.96	%8.44	%7.96	%4.48	%7.01	%9.14	%8.03	%7.39	%6.38

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل توضيحي يبين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

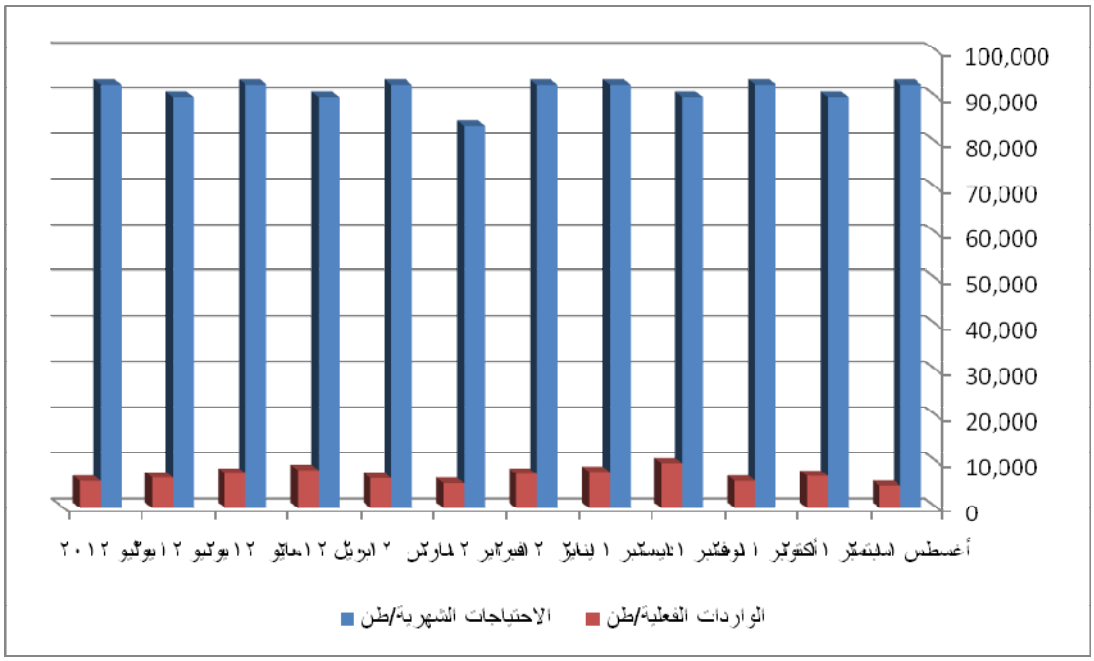

وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية الاسمنت التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير (5,936 طناً) محدودة جداً، ولا تتجاوز 6.38% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ أكثر من 5 أعوام، والبالغة 93,000 طن.

جدول يقارن بين كميات مادة الحصمة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

	أغسطس 2011	سبتمبر 2011	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2012	مايو 2012	يونيو 2012	يوليو 2012
الاحتياجات الشهرية/طن	77,500	75,000	77,500	75,000	77,500	77,500	70,000	77,500	75,000	77,500	75,000	77,500
الواردات الفعلية/طن	48,604	44,590	26,600	43,980	60,090	70,000	48,465	37,380	62,310	81,926	65,530	55,790
النسبة المئوية	%62.7	%59.45	%34.32	%53.64	%77.53	%90,32	%69.23	%48.23	%83.08	%105.71	%87.37	%71.98

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل توضيحي يبين كمية الحصة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

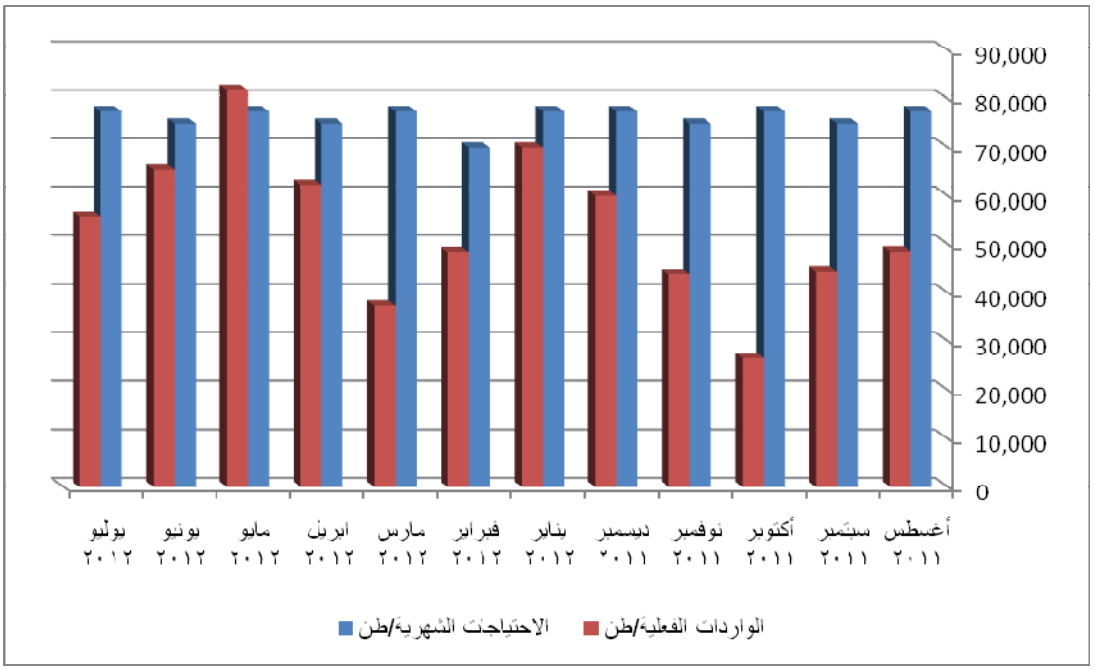

ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية مادة الحصمة التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 55,790 طناً، وهي كمية تعادل 71.98% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ أكثر من 5 أعوام، والبالغة 77,500 طن.

جدول يقارن بين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

	أغسطس 2011	سبتمبر 2011	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2012	مايو 2012	يونيو 2012	يوليو 2012
الاحتياجات الشهرية/طن	62,000	60,000	62,000	60,000	62,000	62,000	56,000	62,000	60,000	62,000	60,000	62,000
الواردات الفعلية/طن	1,134	1,212	1,283	1,674	1,961	1,435	979	941	1,088	828	920	486
النسبة المئوية	%1.82	%2.02	%2.06	%2.79	%3.16	%2.31	%1.74	%1.51	%1.81	%1.33	%1.53	%0.78

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل توضيحي يبين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

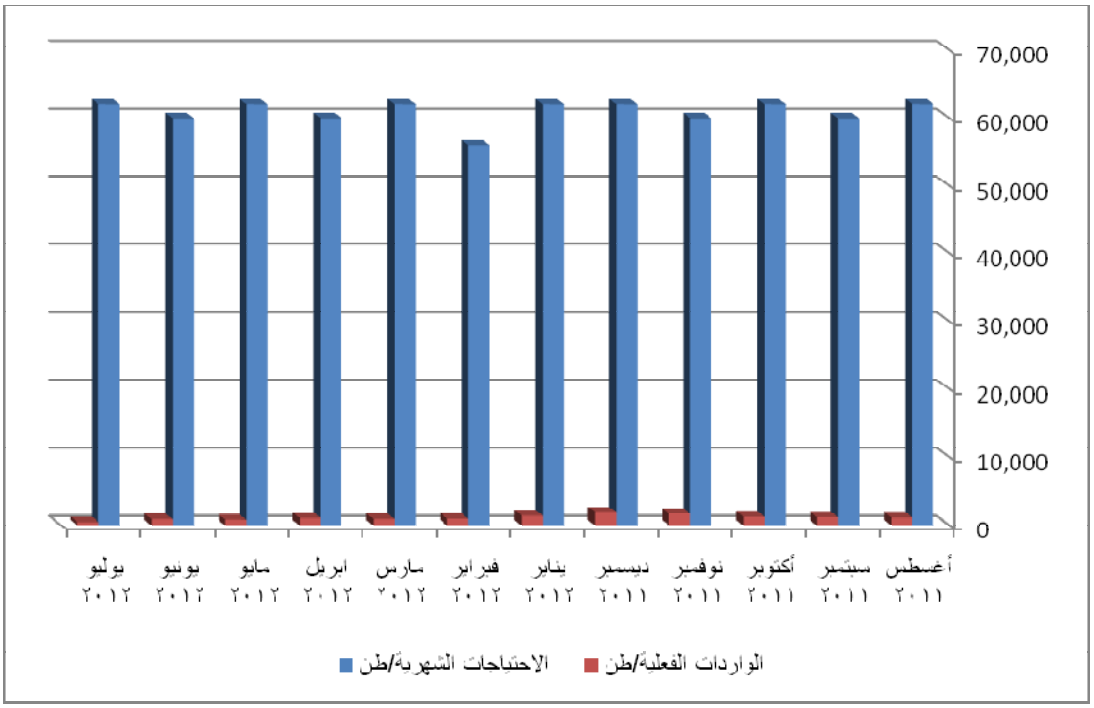

ويستدل من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية حديد البناء التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 486 طن، وهي كمية محدودة جداً، ولا تتجاوز 0.78% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ أكثر من 5 أعوام، والبالغة 62,000 طن.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان، ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 5 أيام.

ووفقاً لنفس المصادر، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية و/ أو الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 765 طلباً للعلاج. وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ 705 طلبات، وتمكن هؤلاء من السفر لتلقي العلاج في المشافي المحولين لها برفقة مرافقيهم، وقد عرقلت تلك السلطات سفر 60 حالة مرضية، من بينها 5 مرضى رفضوا لأسباب أمنية، فيما طلب من 14 مريضاً تغيير مرافقيهم، و7 مرضى آخرين اضطروا لانتظار موعد جديد، فيما لا يزال 34 مريضاً آخراً في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية.

اعتقال مريضين خلال المقابلة الأمنية في معبر بيت حانون(إيريز):

اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلي اثنين من المرضى الذين استدعاهم جهاز الأمن الداخلي (الشاباك) لاجراء مقابلة أمنية في معبر بيت حانون. فبتاريخ 2012/7/8، اعتقلت سلطات الاحتلال المواطن وائل كامل محمد الطويل، 40 عاماً، من سكان مدينة غزة، الذي يعاني من انزلاق غضروفي في الظهر ويحتاج لعملية جراحية، وكانت السلطات الاسرائيلية قد طلبت من التنسيق الطبي التابع لوزارة الصحة الفلسطينية ابلاغ المريض بضرورة التوجه لمعبر بيت حانون لمقابلة جهاز الأمن الداخلي (الشاباك). وعند وصوله للحاجز قامت قوات الاحتلال باعتقاله وتحويله إلى سجن عسقلان. وبتاريخ 2012/7/16، أعتقلت قوات الاحتلال المواطن روحي فؤاد حسين قرقز، 43 عاماً، من سكان جباليا البلد شمال قطاع غزة، الذي يعاني من عدم اتزان للغضروف الهلالي بالركبة. ووفقا للتحقيقات الميدانية فإن المواطن قزقز يحتاج لعملية جراحية في الركبة داخل قسم العظام بمستشفي المقاصد بالقدس المحتلة، وقد تقدم بطلب لمكتب التنسيق الطبي في غزة بتاريخ 2012/5/31 ، بعد إنهاء إجراءات تحويله، وحصوله على موعد للعلاج في مستشفى المقاصد بتاريخ 2012/7/4. وتلقى المريض قزقز رداً من قبل سلطات الاحتلال بأن طلبه تحت الدراسة، وظل طلبه معلقاً لعدة أيام الى أن طلبت منه سلطات الاحتلال التوجه لمعبر بيت حانون (ايريز)، في صباح يوم الأحد 2012/7/15 لمقابلة جهاز الأمن الداخلي (الشاباك). وبالفعل توجه قزقز في حوالي الساعة الثامنة صباحاً للمقابلة الأمنية، ولم يعد لمنزله. وفي حوالي الساعة السادسة من مساء نفس اليوم تلقي ذويه اتصالاً من شخص لم يعرف علي نفسه ، أبلغهم خلاله بأنه معتقل لدي قوات الاحتلال وقد تم تحويله إلى سجن عسقلان.

ومن ناحية أخرى تواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحافيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 28 صحفياً، 68 دبلوماسياً، و580 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع. كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 5 أيام، وخلال الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 2,156 تاجراً فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 70 تاجراً يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً[3].

زيارات المعتقلين

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ ما يزيد عن 62 شهراً حرمان ذوي المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من سكان القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها، والبالغ عددهم نحو 470 معتقلاً. وسمحت سلطات الاحتلال، ولأول مرة منذ 6 سنوات، لذوي عدد محدود جداً مِن المعتقلين بزيارة ابنائهم المعتقلين في السجون الاسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير. فقد سمحت السلطات المحتلة خلال أيام 16، 23 و 2012/7/30 لنحو 120 مواطناً ومواطنة من ذوي المعتقلين باجتياز معبر بيت حانون لزيارة نحو 85 معتقلاً في السجون الاسرائيلية. وكانت سلطات الاحتلال قد منعت أهالي المعتقلين من أبناء القطاع، والموزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم 2007/6/6 من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة 116 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تنص على أن: " يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير.".

[3] ـ المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

ثانياً: معبر رفح البري

عانى الآلاف من سكان قطاع غزة ممن ينتمون إلى الفئات المسموح لها باجتياز معبر رفح ودخول مصر من عدم قدرتهم على السفر بسبب تحديد عدد المسافرين، وارتفاع عدد الراغبين بالسفر بسبب العطلة الصيفية، وذلك خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وقد بلغ عدد المواطنين المسجلين للسفر لدى هيئة المعابر والحدود في قطاع غزة نحو 27,000 مواطن، فيما بلغ المعدل اليومي لعدد المغادرين خلال الأيام التي عمل فيها المعبر (27 يوماً فقط) 931 مواطناً. وقد خلق ذلك حالة من الإرباك في عمل المعبر ودفع إدارته لإجراء تعديلات مستمرة على مواعيد السفر. وقد تمكن 25,136 مواطناً من مغادرة القطاع عبر معبر رفح البري، فيما عاد إليه 26,383 مواطناً، كما أرجعت السلطات المصرية 981 مواطناً وفقاً لما أفادت به هيئة المعابر والحدود. وفي المقابل، لا زالت فئة الشباب من سن 18-40 سنة لا تستطيع اجتياز معبر رفح، حيث لم تشملها التحسينات التي أعلنتها السلطات المصرية على عمل معبر رفح الحدودي أواخر شهر مايو من العام الماضي [4]. جدير بالذكر أن المعبر يغلق أيام العطل الأسبوعية (الجمعة من كل أسبوع) والإجازات الرسمية.

[4] شملت التحسينات زيادة ساعات تشغيل المعبر من الساعة 9 صباحاً إلي الساعة 5 مساءً، وتطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقا للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران 2006، والتي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً والمرضى الحاصلين على تحويلة طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الاقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة. وللمزيد انظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 2011/5/26.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وخاصة في فصل الصيف، الذي تتضاعف فيه أعداد المسافرين.

بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم من أوكسفام نوفب